

أثر المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية على التمويل في الصيرفة الإسلامية

أ. علي خليفة العلاقي*

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية على التمويل في الصيرفة الإسلامية، من خلال معرفة وظيفة التمويل الإسلامي في النشاط الاقتصادي، فالهدف من التمويل هو تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية؛ فالنشاط الحقيقي هو عملية المبادلات بغرض الاستثمار أو الاستهلاك. ولكي تحقق الدراسة أهدافها تم تصميم صحيفة استبيان وتوزيعها على فروع المصارف الليبية الرئيسية (الوحدة - الجمهورية - الصحاري - التجاري).

باختيار عينة مكونه من (400) مفردة خضعت للدراسة (310) مفردة، ولقد تم استخدام الرزمة الإحصائية SPSS لتحليل بيانات صحيفة الاستبيان، اعتماداً على المتوسطات الحسابية وتحليل الانحدار المتعدد، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أهم النتائج:

- تساهم المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية في رفع قدرة الصيرفة الإسلامية، وفي زيادة الارتقاء بالخدمات المصرفية.

- وجود معايير وضوابط شرعية واقتصادية تزيد من ثقة العملاء بالخدمات المصرفية.

* عضو هيئة التدريس، كلية الاقتصاد والتجارة. زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

مقدمة:

إن من أبرز الموضوعات الاقتصادية في هذا العصر هو موضوع التمويل الإسلامي للمشاريع الاستثمارية المختلفة، ويعتبر عنصر التمويل من أهم عناصر التفرقة بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة؛ لأن التمويل يمثل الأموال التي توجه لاستخدامها في الاستثمارات المختلفة، التي تحقق إنتاج السلع، وتقديم الخدمات التي سوف تحقق الإشباع والرفاهية للمجتمع من جهة، ومتطلبات المستثمرين من جهة أخرى.

ولذلك وضعت هذه المعايير التي تحكم الطريقة التي توجه التمويل نحو المشاريع المختلفة هو من الأهمية بمكان لكل نظام اقتصادي، حيث تعتبر الأهمية أكبر إذا تعلق الأمر بالنظام الاقتصادي الإسلامي المحكوم بمعايير شرعية مصدرها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في وضع مجموعة من المعايير والضوابط يمكن الاعتماد عليها عند توجيه التمويل للمشروعات الاستثمارية المختلفة، بحيث لا ينحرف التمويل عن الأهداف والغايات التي وضع من أجلها؛ متمثلة في تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية التي تنتج القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، وانطلاقاً من أن المشكلة البحثية هي عبارة عن سؤال أو استفسار يدور في ذهن الباحث ويسعى للإجابة عليه، فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: -

ما هي المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية التي يجب أن تحكم عمليات التمويل في الصيرفة الإسلامية؟ وما الأثر الذي ينتج عن عدم الالتزام بهذه المعايير؟.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم جانب نظري مناسب يوضح أثر المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية على التمويل في الصيرفة الإسلامية من خلال:

- 1- توضيح أهم المعايير الشرعية والاقتصادية التي تحكم توجيه التمويل للمشروعات الاستثمارية المختلفة، وتحديدتها بما يضمن تحقيق أهداف الممول والمستثمر.
- 2- النظام الاقتصادي الإسلامي سبق كافة الأنظمة في العناية بفكرة التمويل القائم على أسس ومعايير شرعية واقتصادية.

3- توضيح أثر تطبيق هذه المعايير، وإتباعها في عمليات التمويل بما يكفل تشجيعها وتوجيهها نحو تحقيق أفضل النتائج.

4- إن الالتزام بهذه المعايير لا يعني تقييد الحرية الاقتصادية والشرعية للتمويل، وإنما مجموعة ضوابط ومعايير لضمان تحسين الأداء.

5- توضيح الخصائص والسمات التي تميز التمويل الإسلامي عن التمويل الربوي في النظم الاقتصادية الأخرى.
أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تلفت النظر إلى أهمية الاعتماد على الأخذ بصيغ التمويل الإسلامي وأساليبه، التي تحكمها مجموعة من المعايير والضوابط بما يكفل تحقيق فلسفة التمويل الإسلامي، الذي تقدمه المصارف الإسلامية كنموذج بديل للتمويل الربوي، الذي تقدمه المصارف التجارية التقليدية.

فرضيات البحث

تم تطوير فرضيات الدراسة بناءً على الإطار النظري المتوفر على المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية التي تحكم التمويل في الصيرفة الإسلامية في الآتي:

الفرضية الأولى: المصارف الإسلامية تستطيع القيام بعمليات تمويلية للمشروعات بمعايير استثمارية وفقاً للضوابط الشرعية.

الفرضية الثانية: المصارف الإسلامية لا تستطيع القيام بعمليات تمويلية للمشروعات بمعايير استثمارية وفقاً للضوابط الشرعية.

الفرضية الثالثة: المصارف الإسلامية تستطيع القيام بعمليات تمويلية للمشروعات من خلال أنشطتها المختلفة بالشكل الذي يتلاءم مع أهدافها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرضية الرابعة: المصارف الإسلامية لا تستطيع القيام بعمليات تمويلية للمشروعات من خلال أنشطتها المختلفة بالشكل الذي يتلاءم مع أهدافها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في عرض بعض الدراسات السابقة وتوضيحها التي تناولت أجزاء من هذا الموضوع، كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في وصف البيانات المتحصل عليها

باستخدام أداة الدراسة "استمارة الاستبيان" وتحليلها وتفسيرها لتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج والتوصيات.

الإطار النظري:

أولاً: الصلاحية الشرعية:

يقصد بالصلاحية الشرعية أن يكون المشروع مقبولاً من الناحية الشرعية، غير مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، ولا متعد حدود الله، بقوله تعالى: { تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا } سورة البقرة، الآية 227، " حيث يوضح هذا المعيار أن المشروع يجب أن يقع في دائرة الحلال، وأن يتعد عن دائرة الحرام، وألا يحوم حَوْل دائرة الشبهات. (سامي عبد الرحمن، 2010).

لقول الرسول عليه الصلاة والسلام " الحلال بيّن والحرام بيّن، وبينهما أمور متشابهة لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام " (متفق عليه، صحيح البخاري، ج2، ص 723).

وتشمل الصلاحية الشرعية عدة معايير فرعية، من أهمها أن يكون إنتاج المشروع الاستثماري المراد تمويله من الطيبات.

وعليه فإن الخطوة الأولى في عملية اختيار المشروع الاستثماري المراد تمويله هي تحديد طبيعته، أي السلع التي ينتجها أو الخدمات التي يقدمها. (محمد الزرقاء، العدد 31، 2005). ويجب أن تكون الخدمات وعناصر الإنتاج الداخلة في المشروع المراد تمويله، ومن تم فإن السلع والخدمات التي ينتجها أو يتعامل فيها المشروع الاستثماري يجب أن تقع في دائرة الحلال، بل إن العمليات التشغيلية والتصنيعية والمعالجة التي تتوسط المدخلات والمخرجات يجب أن تكون هي الأخرى حلالاً.

ولذا فإنه يحرم أي مشروع استثماري ينتج أو يتعامل مع السلع المحرمة كالخمر ولحم الخنزير، أو يقدم خدمات محرمة كلعب القمار مثلاً، أو يستخدم هذه السلع والخدمات المحرمة كمدخلات لعملية إنتاجية، لأن هذه السلع والخدمات محرمة في الشريعة الإسلامية بقول الله عز وجل: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّلُوكَ وَالْخِدْمَاتِ وَالْأَعْمَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } (157) سورة الأعراف.

وبذلك يمكن القول أن معايير السلامة أو الصلاحية الشرعية تشتمل على عدة معايير أهمها:

1- معايير شرعية مدخلات ومخرجات للمشروع الاستثماري.

2- معايير شرعية المعاملات المالية والتجارية للمشروع الاستثماري.

3- معيار ترجمة وتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.

4- معيار الالتزام بالسمات والسلوك الإسلامي بصفة عامة.

ثانياً - المعايير والضوابط الاقتصادية:

إن عدم الوقوع في خسائر، وتحقيق الربحية يعتبر هدفاً ومعياراً إسلامياً عند اختيار المشروعات المراد تمويلها، هذا المعيار لا يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية، بل يعتبر حافزاً طيباً لاستغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية، حيث تشمل المعايير والضوابط الاقتصادية للتمويل بمجموعة من المعايير الفرعية من أهمها:

1- معيار تحقيق الربحية التجارية:

يرغب الأفراد المستثمرين في تمويل الأنشطة الاستثمارية التي تحقق أرباحاً مرتفعة نسبياً، مما يحقق نوعاً من الأمان، ومن ناحية أخرى فإن توزيعات الأرباح تثير الرغبة في الاستثمار، فالممول والمستثمر يتخذون قرارات التمويل والاستثمار بهدف زيادة الإنتاج، توقعاً لزيادة الأرباح.

2- معيار التشغيل الكامل لرأس المال:

يقصد برأس المال كل السلع الرأسمالية التي تدخل ضمن العملية الاستثمارية، فتشغيل رأس المال كاملاً يعتبر معياراً شرعياً واقتصادياً، بمعنى يجب أن تدخل جميع وحدات رأس المال في عملية الإنتاج، ولهذا يقول الله عز وجل: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ } (34) سورة التوبة

" فالاكتناز له علاقة بالتشغيل الكامل لرأس المال، فالاكتناز هو جزء من الادخار الذي لم يوجه للاستثمار (العوضي 2006م)

ففي حالة كثر العقود وتعطيلها يؤدي ذلك إلى نقص وسائل الدفع والتمويل، ولذا لم يكتفِ الإسلام بهذا الوعيد للمكتنزين، بل وضع خطة محكمة لمحاربة الاكتناز تتمثل في إخضاع الأموال لفريضة الزكاة.

3- معيار التوازن في تمويل المشروعات الاستثمارية:

أي بمعنى أنه ينبغي الاستثمار في جميع الأنشطة الاقتصادية الجائزة شرعاً، سواء أكانت زراعية أم صناعية أم تجارية، فالتوازن مطلوب في تمويل المشروعات الاستثمارية مما يؤدي إلى إشباع حاجات المجتمع بصفة عامة، من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

4- معيار مشاركة رأس المال:

من أهم المعايير التي تحكم التمويل والاستثمار في الإسلام معيار أو ضابط الغنم بالغرم، ومعنى ذلك أنه لا يصلح لإنسان أن يضمن لنفسه مغنماً، ويلقي الغرم على عاتق غيره، فيجب أن يتحمل رأس المال الربح والخسائر، فالربح كسنة متفق عليها، والخسائر يتحملها كاملة إلا في حالة تقصير المضارب أو المشارك، في هذه الحالة يتحمل المشارك بجهد الخسارة المالية.

5- معيار الإنتاج ليس مجرد الحصول على الدخل:

فالمقصود بالإنتاج هنا إيجاد المنفعة أو زيادتها، فأى جهد بشري يترتب عليه جعل المورد صالحاً أو أكثر صلاحية لإشباع حاجات الإنسان، أو يتمثل هذا الجهد في تحويل شكل الموارد وتغييرها، أو في تخزين الشيء ونقله، أو تقديم خدمة لشخص آخر كالتعليم والنقل والصحة، كل ذلك يعد استثماراً، مع استفادة الممول أو صاحب المشروع. فالاحتكار مثلاً لا يؤدي للمجتمع أي نشاط إنتاجي، كذلك الغش والرشوة، ولذلك لا تعتبر هذه الأعمال منتجة اقتصادياً وهي ممنوعة ومحرمة في الإسلام.

6- معيار الالتزام بالأولويات:

لا يكفي بأن يكون المشروع الممول مقبولاً إسلامياً، وأن تكون مدخلاته ومخرجاته حلالاً، بل يجب أن يكون هذا المشروع ملتزماً بسلم الأولويات السلعية والخدمية الإسلامية.

ولذا فيجب على الممول المسلم أن يسخر أمواله نحو المشروعات التي تلي الحاجيات حسب سلم ترتيبها مثلاً الضروريات ثم الكماليات... الخ.

7- معيار تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية:

يرتبط هذا المعيار مباشرة بمصلحة الممول للمشروع، وبصورة غير مباشرة بمصلحة المجتمع، فالكفاءة الإنتاجية تعني في المفهوم الإسلامي المحافظة على المال وتنميته لصالح ملاك.

الخلاصة:

يمكن القول أن معايير وضوابط التمويل الإسلامي هي ضوابط ومعايير متعددة، يجمعها ضابط أو معيار عام هو تحقيق التنمية الشاملة التي لا تعني مجرد زيادة دخل الفرد في المتوسط، بقدر ما تعني التغييرات الشاملة التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

الدراسات السابقة.

1- دراسة رياض منصور محمد نور علي، الأردن (2010)، قوانين البنوك الإسلامية، الأسس الشرعية والمعايير الاقتصادية:

تلخصت مشكلة الدراسة في عدم وضوح المنهجية العلمية المتكاملة في إعداد القوانين المنظمة لأعمال البنوك الإسلامية، وصياغتها في جانبها الشرعي والاقتصاد الإسلامي، حيث هدفت هذه الدراسة: إلى التوصل لوضع الأسس الشرعية التنظيمية، والمعايير الاقتصادية اللازمة لإعداد قوانين البنوك الإسلامية وفق المنظور المصرفي الإسلامي، وذلك وصولاً إلى التأمين التشريعي لعوامل الكفاءة الفنية في الرقابة على أداء البنوك الإسلامية من خلال صياغة قانون للبنوك الإسلامية.

ولتحقيق ما سبق فلقد تناولت الدراسة مقارنة بين نموذجين من قوانين المصارف الإسلامية، تم إقرارها والعمل بها في الصيرفة الإسلامية في الكويت والأردن، ومن نتائج هذه الدراسة:

أ- النص على تعريف البنك الإسلامي وطبيعة عمله وأهدافه المتميزة.

ب- إدراك خصوصية البنك الإسلامي وتميزه على الأنظمة الأخرى.

ج- النص على وجود هيئة رقابية شرعية اختصاصاتها الإفتاء ورقابة النظام الأساسي للبنك.

د- النص على مرجعية الشرعية الإسلامية فيما لم يرد بشأنه نص في القانون.

2- دراسة قام بها محمد فوزي، عمان الأردن، (2012)، كفاءة تنظيم ضوابط ومعايير قرارات التمويل المصرفي الإسلامي:

حيث تناولت هذه الدراسة مدى أهمية التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ويتجلى ذلك من خلال فرض الزكاة على الأموال سواء أكانت عينية أم نقدية حتى يقلل من عملية الاكتناز.



ولذلك فإن للقرار التمويلي الإسلامي في الصيرفة الإسلامية والمؤسسات الإسلامية أبعاد أخرى تختلف عنها في الصيرفة التقليدية.

ولقد اشتملت هذه الدراسة على مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي والصيغ التمويلية المختلفة، والشروط والضوابط التي تحكم العملية التمويلية.

حيث ركزت هذه الدراسة على:

* مفهوم التمويل الإسلامي.

* أهداف ودوافع طلب التمويل.

* قواعد التمويل الإسلامي.

* ضوابط القرار التمويلي الإسلامي (الشرعية - الاقتصادية).

* الأسس التي تحكم القرار التمويلي.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

* توجد ضوابط ومعايير من نص الشريعة الإسلامية تنظم التمويل والاستثمار في الصيرفة الإسلامية.

* يختلف التمويل الإسلامي عن التمويل في المصارف والمؤسسات التقليدية.

* الأسس التي تحكم القرار التمويلي الإسلامي تختلف عن الأسس التي تحكم التمويل التقليدي.

3- دراسة محمد محمود عبد الله يوسف - كلية التخطيط العمراني - القاهرة - 2011م بعنوان: دراسة البنوك الإسلامية بالكويت.

حيث تناولت هذه الدراسة:

* واقع البنوك الإسلامية في الكويت.

* المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالكويت.

* أسباب ازدهار البنوك الإسلامية الكويتية.

* التحديات أمام البنوك الإسلامية بالكويت.

ومن نتائج هذه الدراسة:

- * تعاضم دور البنوك الإسلامية وتفوقها على البنوك التقليدية.
- * قدرة البنوك الإسلامية بالكويت على مواجهة الأزمات المالية العالمية.
- * زيادة الطلب على خدمات البنوك الإسلامية الكويتية.

ومن مقترحات هذه الدراسة:

- * يجب على العاملين بالبنوك الإسلامية الإمام بالقواعد والقوانين والضوابط الشرعية المستمدة من الفقه الإسلامي.
- * إعداد برامج تدريبية في العقود والضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المصرفية الإسلامية.
- * يعد الجانب الأخلاقي من أهم المصنفات التي يجب غرسها في العاملين بالمصارف الإسلامية.

الدراسة الميدانية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف ظاهرة أثر المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية على العمليات التمويلية في الصيرفة الإسلامية، والعناصر المتعلقة بهذا الموضوع، والآراء الواردة حوله لكي يمكن تقييم التفسيرات العلمية لهذا الموضوع.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من (مدراء - مساعدي المدراء - رؤساء الأقسام - العاملين) بالمصارف الليبية الآتية (الجمهورية - الوحدة - الصحاري - التجاري) بالفروع الرئيسية، ولقد استخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة، حيث كان حجم العينة (400) مفردة وقد تم توزيع (400) استثمار استبيان استرجاع منها (310) نسبة استرجاع 77.5%، ولقد خضعت كل الاستثمارات المسترجعة للتحليل، وكانت نسبة الاستثمارات المفقودة 22.5%، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

أداة جمع البيانات:

اعتمد الباحث على استثمار الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وحرص الباحث على ألا تكون الاستثمار طويلة ومملة للمبحوث، فلقد تضمنت قسمين: تناولت في القسم الأول مجموعة من الأسئلة تتعلق بخصائص عينة الدراسة في ضوء المعلومات الشخصية والوظيفية مثل (الجنس - العمر

– المؤهل العلمي – الخبرة الوظيفية – المستوى الوظيفي – الحالة الاجتماعية). وفي القسم الثاني: مجموعه من الأسئلة تتعلق بموضوع الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تم التوصل إلى قيمة الثبات عن طريق معامل كرونباخ ألفا CRONBAH'S ALPHA TEST للتسويق الداخلي INTERNAL CONSISTENCY للقياس على مستوى الأسئلة ككل، وعلى مستوى المتغيرات، حيث بلغت قيمة الثبات المستخرجة نسبياً عاليه جداً، علماً بأن أغلب فقرات الأداة أصلاً موصوفة بالثبات وهي كما يلي:

– قيمة الثبات الكلية للإستبانة ($\alpha = 0.88$)

– قيمة الثبات الأبعاد والمعايير الاقتصادية ($\alpha = 0.92$)

– قيمة الثبات الأبعاد والمعايير الشرعية ($\alpha = 0.87$)

المعالجة الإحصائية:

تم اعتماد الرزمة الإحصائية SPSS لتحليل بيانات الدراسة وباستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ- مقاييس الإحصاء الوصفي DSM لوصف خصائص عينة الدراسة عن طريق النسب المئوية، والإجابة عن الأسئلة وترتيب الأبعاد تنازلياً.

ب- تحليل الانحدار المتعدد MRA لاختيار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغير المستقل وأبعاده عن المتغير التابع.

عرض نتائج عينة البحث:

تتكون عينة الدراسة من المستويات الإدارية التي تطرقنا لها في السابق وهي (المدرء – رؤساء الأقسام – الموظفون) في قطاع المصارف الليبية، وشملت الدراسة المتغيرات الديموغرافية الآتية: (الجنس – العمر – الحالة الاجتماعية – المستوى العلمي – مدة الخدمة – المستوى الوظيفي).

حيث يبين الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية من حيث تكرارها ونسبتها المئوية كما يلي:-



جدول (1) توزيع أفراد عينه الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية من حيث تكرارها ونسبتها المئوية

النسبة المئوية	التكرار	البيان	المتغير	ر . م
%80.6	250	ذكر	الجنس	1
%19.4	60	أنثى		
%13.5	42	25 سنة فأقل	العمر	2
%38	118	35-26		
%29	90	45 - 36		
%11	34	55 - 46		
%8.4	26	55 سنة فأكثر		
%71.6	222	متزوج	الحالة الاجتماعية	3
%28.4	88	أعزب		
%3.2	10	ثانوية عامة	المستوى التعليمي	4
%27.7	86	دبلوم متوسط		
%64.3	199	بكالوريوس		
%4.8	15	دراسات عليا		
%13.2	41	5 سنوات فأقل	مدة الخدمة	5
%18.4	57	10 - 6 سنة		
%28.1	87	15 - 11 سنة		
%19	59	20 - 16 سنة		
%21.3	66	21 سنة فأكثر		
%15.2	47	مدير	المستوى الوظيفي	6
%12.3	38	مساعد مدير		
%37.7	117	رئيس قسم		
%34.8	108	موظف		

- من خلال الجدول (1) نستنتج ما يلي:
- 1- إن عدد الذكور في عينة الدراسة أكثر من الإناث حيث كانت نسبته الذكور 80.6% والإناث 19.4%.
 - 2- وإن النسبة العمرية ما بين (26 - 35) سنة هي الأكثر ما بين أفراد العينة بنسبة 38%.
 - 3- كما يبين التحليل أن أفراد العينة وبنسبة 71.6% متزوجون.
 - 4- أغلب أفراد العينة وبنسبة مئوية 64.3% من حملة البكالوريوس يليها حملة الدبلوم المتوسط وبنسبة 27.7%.
 - 5- مدة الخدمة متفاوتة بين أفراد العينة ولكن النسبة الأكبر لمن كانت مدة خدمتهم ما بين (11-15) سنة وبنسبة (28.1) % يليها من (16-20) سنة وبنسبة 19%.
 - 6- رؤساء الأقسام هم الأكثر في الفئة المستهدفة في الدراسة حيث يمثلون ما نسبته 37.7% يليهم الموظفون وبنسبة 34.8%.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

استخدمت البيانات التي تم تجميعها للوصول إلى قرار برفض أو قبول الفرضية الصفرية، باستخدام اختبار (T-TEST) وذلك من خلال الخطوات التالية:

$$H_0 : \mu = 3$$

$$H_1 : \mu \neq 3$$

فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة (SIGNIFICANCE LEVEL) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$) فيكون القرار قبول الفرضية الصفرية H_0 ، أما إذا كانت قيمة (SIG) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$) فيكون القرار رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 .

هذا القبول يعني أن المتوسط الافتراضي لا يساوي المتوسط الحقيقي، وهذا يضعنا بين أمرين: إما أن يكون المتوسط الحقيقي أكبر من المتوسط الافتراضي وهذا يعني أن إجابات عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة، والعكس إذا كان المتوسط الحقيقي أقل من المتوسط الافتراضي فإن إجابات المبحوثين تتجه نحو عدم الموافقة.

اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الأولى:

* الفرضية الصفرية: تفترض المشكلة أن المصارف الإسلامية تستطيع أن تقوم بعمليات تمويل المشروعات بمعايير استثمارية وفقاً للضوابط الشرعية.

* الفرضية البديلة: تفترض المشكلة أن المصارف الإسلامية لا تستطيع أن تقوم بعمليات تمويلية للمشروعات الاستثمارية وفقاً للضوابط الشرعية.

2- الفرضية الثانية:

* الفرضية الصفرية: المصارف الإسلامية تستطيع أن تقوم بعمليات تمويل للمشروعات من خلال أنشطتها المختلفة بالشكل الذي يتلاءم مع أهدافها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

* الفرضية البديلة: المصارف الإسلامية تستطيع أن تقوم بعمليات تمويل للمشروعات من خلال أنشطتها المختلفة بالشكل الذي يتلاءم مع أهدافها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

جدول (2) نتائج استجابة أفراد العينة على الأسئلة المتعلقة بفرضيات الدراسة

ر . م	الفقرات	المتوسط الحسابي X	الانحراف المعياري S	قيمة T	الدلالة Sig	درجة الموافقة
1	هناك علاقة بين التمويل في المصارف الإسلامية والمعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية	3.71	0.824	4.793	0.000	عالية
2	هناك تطبيق للمعايير والضوابط الشرعية لعمليات التمويل في الصيرفة الإسلامية	3.61	0.803	4.249	0.000	عالية
3	المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية تؤثر في عمليات التمويل في الصيرفة الإسلامية	3.68	1.077	3.503	0.001	عالية

ر. م	الفقرات	المتوسط الحسابي X	الانحراف المعياري S	قيمة T	الدلالة Sig	درجة الموافقة
4	تقوم هذه المعايير بتقييم الأداء وتصحيحه وإعطاء الصفة الشرعية للمصرف	3.97	0.875	6.158	0.000	عالية
5	وجود المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية يؤدي إلى ارتياح جمهور المتعاملين مع المصرف	4.26	0.445	15.748	0.000	عالية جداً
6	للمعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية دور فعال في إنجاح الخدمات المصرفية	4.23	0.560	12.180	0.000	عالية جداً
7	هناك تجاوزات للمعايير الشرعية في المصارف الإسلامية في بعض الإجراءات المتعة	3.23	1.087	1.157	0.256	حياد
8	تتفق المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية مع القوانين والإجراءات الشرعية والاقتصادية في الدولة	3.42	1.057	2.208	0.035	عالية
9	للمصارف الإسلامية دور فعال في التنمية الاقتصادية	4.13	0.846	7.428	0.000	عالية
10	التزام الصيرفة الإسلامية ينطبق هذه المعايير والضوابط في العمليات التمويلية يؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطني	4.16	0.820	7.881	0.000	عالية
	الإجمالي	3.84	0.421	11.096	0.000	عالية

من خلال الجدول (2) يتضح ما يلي:

1- بالنسبة للفرضية الأولى (هناك علاقة بين التمويل في المصارف الإسلامية، والمعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية)، إذ نجد أن مستوى المعنوية المشاهد هو (0.000)، وهو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل، أي أن الوسط الحسابي لا يساوي الوسط المفترض وهو (3)، وحيث أن الوسط الحسابي يساوي (3.71) فإنه يقع في منطقة القبول (3.4 – 4.2) وبالتالي فإنه يمكن القول بأن آراء أفراد عينة البحث فيما يخص الفرضية الفرعية الأولى تتجه نحو الموافقة.

2- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية (هناك تطبيق للمعايير والضوابط الشرعية لعمليات التمويل في الصيرفة الإسلامية)، نجد مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أصغر من (0.05)، وهذا يعني رفض فرض عدم، وقبول الفرض البديل، أي أن الوسط الحسابي لا يساوي الوسط المفترض (3)، وحيث أن الوسط الحسابي يساوي (3.61) فإنه يقع في منطقة القبول (3.4 – 4.2) وبالتالي فإنه يمكن القول بأن آراء أفراد عينة الدراسة بخصوص الفرضية الفرعية الثانية تتجه نحو الموافقة.

3- بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة (المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية تؤثر على عمليات التمويل في الصيرفة الإسلامية) نجد أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.001) وهو أقل من (0.05) مما يعني رفض فرض عدم، وقبول الفرض البديل، أي أن الوسط الحسابي لا يساوي الوسط الحسابي المفترض (3) وحيث أن الوسط الحسابي يساوي (3.68) فإنه يقع في منطقة القبول (3.4 – 4.2) وبالتالي فإنه يمكن القول بأن آراء عينة البحث فيما يخص الفرضية الفرعية الثالثة تتجه نحو الموافقة.

4- بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة (المعايير والضوابط الشرعية داخل المصارف الإسلامية تقوم بتقييم الأداء وتصحيحه وإعطاء الصفة الشرعية للمصرف) نجد أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000)، وهو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني رفض فرض عدم، وقبول الفرض البديل، أي أن الوسط الحسابي المفترض (3)، والوسط الحسابي يساوي (3.97)، فإنه يقع في منطقة القبول (3.4 – 4.2) وبالتالي يمكن القول بأن آراء عينة البحث فيما يخص الفرضية الرابعة تتجه نحو الموافقة.

5- الفرضية الخامسة (وجود المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية يؤدي إلى ارتياح جمهور المتعاملين مع المصارف). نجد أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل أي أن الوسط الحسابي لا يساوي الوسط الحسابي المفترض (3) وحيث أن الوسط الحسابي يساوي (4.26) فإنه يقع في منطقة الحياد (4.2 – 5) وبالتالي يمكن القول بأن أفراد عينة البحث فيما يخص الفرضية الخامسة تتجه نحو الموافقة بشدة.

6- الفرضية السادسة (للمعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية دور فعال في إنجاح الخدمات المصرفية) نجد أن مستوى المعنوية المشاهد (0.000) وهو أصغر من مستوى المعنوية (0.05) مما يجعلنا نرفض فرض عدم وقبول الفرض البديل أي أن الوسط الحسابي لا يساوي الوسط الحسابي المفترض (3) وحيث أن الوسط الحسابي يساوي (4.23) فهو يقع في منطقة الحياد (4.2 - 5) وبالتالي يمكن القول بأن آراء أفراد العينة تتجه نحو الموافقة بشدة.

7- الفرضية السابعة (هناك تجاوزات للمعايير الشرعية في المصرف الإسلامية لبعض الإجراءات المتبعة). نجد أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي 0.256 وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني قبول فرض عدم ورفض فرض البديل أي أن الوسط الحسابي لا يختلف عن الوسط الحسابي المفترض (3) وحيث أن الوسط الحسابي يساوي (3.23) فإنه يقع في منطقة القبول (2.6 - 3.4) وبالتالي يمكن القول بأن آراء عينة البحث تتجه نحو الحياد.

8- بالنسبة للفرضية الفرعية الثامنة (للمصارف الإسلامية دور فعال في زيادة التنمية الاقتصادية) نجد أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أصغر من (0.05) وهذا يعني رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل أي أن الوسط الحسابي لا يساوي الوسط الحسابي المفترض (3) وحيث أن الوسط الحسابي يساوي (4.13) فإنه يقع في منطقة القبول (3.40 - 4.20) وبالتالي فإنه يمكن القول بأن آراء أفراد عينة البحث تتجه للموافقة.

9- بالنسبة للفرضية التاسعة (تتفق المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية مع القوانين والإجراءات الشرعية والاقتصادية في الدولة) نجد أن مستوى المعنوية المشاهد (0.035) وهو أصغر من (0.05) وهذا يعني رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل أي أن الوسط الحسابي يساوي (3.42) فإنه يقع في منطقة القبول (3.4 - 4.2) وبالتالي يمكن القول بأن آراء أفراد العينة تتجه نحو الموافقة.

10- بالنسبة للفرضية العاشرة (التزام الصيرفة الإسلامية بتطبيق هذه المعايير والضوابط في عمليات التمويل يؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطني). نجد أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أصغر من (0.05) وهذا يعني رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل أي أن الوسط الحسابي لا يساوي الوسط الحسابي المفترض (3) وحيث أن الوسط الحسابي يساوي (4.16) فإنه يقع في منطقة القبول (3.4 - 4.2) وبالتالي فإنه يمكن القول بأن آراء أفراد العينة تتجه نحو الموافقة.

* أما فيما يخص الفرضية الرئيسية (المصارف الإسلامية تستطيع أن تقوم بعمليات تمويل المشروعات بمعايير للاستثمار وفقاً للضوابط الشرعية) نلاحظ أن قيمة الإحصاءات الاختبار (11.096) بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض فرض العدم وتقبل بالفرض البديل وحيث أن المتوسط العام للإجابات مفردات العينة (3.84) وهذا يزيد عن المتوسط المفترض (3) مما يشير إلى أن المصارف الإسلامية تستطيع القيام بعمليات تمويل للمشاريع الاستثمارية بمعايير استثمارية وفقاً للضوابط الشرعية والاقتصادية .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: -

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم عمليات التمويل للمشروعات بمعايير للاستثمار وفقاً للضوابط الشرعية والاقتصادية، أو من خلال الأنشطة المختلفة للمصارف العاملة بليبيا من خلال البيانات والمعلومات المتحصل عليها، ولهذا تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي، واختبارات الفروض وتم التوصل إلى النتائج التالية: -

- 1- وجود المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية يؤدي إلى ارتياح ورفع ثقة العملاء بالمصرف.
- 2- تسهم المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية في رفع قدرة المصارف في إنجاح الخدمات المصرفية.
- 3- عدم التعامل بالفائدة؛ حيث تعتمد المصارف الإسلامية في عملها على أحكام الشريعة الإسلامية، وأسس الاقتصاد الإسلامي الذي يحرم التعامل بالفائدة.
- 4- المصارف الإسلامية تمثل إضافة للقطاع المصرفي، وتزيد من قوته الاقتصادية والمالية.
- 5- ضوابط التمويل الإسلامي عديدة ومتعددة يجمعها معيار عام هو معيار تحقيق التنمية الشاملة.
- 6- تعمل المصارف الإسلامية على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها للتوظيف الأمثل الذي يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية.

ثانياً: التوصيات: -

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فقد توصي الدراسة:

- 1- ينبغي الربط بين التمويل في المصارف الإسلامية والمعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية.
- 2- ينبغي تطبيق المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية لجميع العمليات التمويلية في المصارف الليبية.



- 3- ينبغي العمل على تقييم الأداء وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية.
- 4- الحد من التجاوزات للمعايير الشرعية في المصارف الإسلامية لبعض الإجراءات المتبعة.
- 5- يجب الاستناد على فلسفة التنوع في الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية وفقاً للمعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية.
- 6- ينبغي تفعيل دور المصارف الإسلامية لزيادة تنمية الاقتصاد ودعم الاقتصاد الوطني.

المراجع:

أولاً: - الكتب

- 1- القرآن الكريم.
- 2- ابن عيدون، ثلاثة رسائل أندلسية في آداب الحسية والمحاسب المعهد العلمي للآثار الشرقية، القاهرة 1975.
- 3- إبراهيم المختار، التمويل والمصارف، ط3، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 2001.
- 4- بشير علي التويرقي، إدارة المصارف وتطويرها، منشورات مكتبة طرابلس العالمية - ليبيا 2000م.
- 5- سليمان بن خلف بن سعد الباجي، المنتقى في شرح موطأ الإمام مالك - الجزء 6.
- 6- قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، ط1، دار النقائس - عمان - الأردن - 2013م.
- 7- محمد حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي، دراسة تحليلية مع ملحق بالفتاوى، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع - 2001م.
- 8- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ط1، منشورات جامعة أكتوبر 2010م.
- محمد سلطان أبو علي وهنا خير الدين، أصول الاقتصاد، النظرية والتطبيق، مكتبة نهضة الشرق - جامعة القاهرة. 1995م.
- 9- محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي، الجزء 3، دار البيان العربي للطباعة والنشر، جدة 1995م.

ثانياً: المجالات والدوريات:

- 1- أحمد مصطفى عفيفي، معايير استثمار الأصول في الإسلام، مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 170، المجلد 19 - 1995م.
- 2- سامي عبد الرحمن قابل، تقييم المشروعات الاستثمارية من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 141 المجلد 12 - 1993م.
- 3- محمد صفوت قابل، البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية ط1 المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد - جامعة عين شمس القاهرة 2002م.



أ. علي خليفة العلاقي

أثر المعايير والضوابط الشرعية والاقتصادية على التمويل في الصيرفة الإسلامية

4- محمد عبد الحليم عمر، أولويات الاستثمار في المنهج الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 61 المجلد 5 السنة الخامسة 1999م.

5- يوسف محمد يوسف، الإنسان والتنمية الاقتصادية في الإسلام، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 24، 1990م.

ثالثاً: رسائل علمية غير منشورة:

1- محمد مكي سعد والجرف، اقتصاديات المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي، رسائل، رسائل دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، شعبة الاقتصاد الإسلامي، 1992م .

رابعاً: مواقع الإنترنت:

1-[http://www.blagi.com/portal/articles.php? actin=shogid=3](http://www.blagi.com/portal/articles.php?actin=shogid=3).

2-www.banknizwa.com/ar/Islamic-pankiny-terms.html.

<http://www.shariaa.net/foum/showthread.php?t=167063>-



The Impact of Islamic & Economical Standards and Regulations on Financing Process in Islamic Banking System

Ali Khalifa Allagi

Abstract

This study was intended to recognize the influence of implementing Islamic and Economical Standards and Regulations on Financing Processes in Islamic Banking through cognizance the function of Islamic financing and its role in economic activity. The purpose of financing is to facilitate real trade exchanges and activities, because the real activity lies in the trade exchanging process for investment or consumption purposes.

In order to achieve the objectives of this study, a questionnaire sheet was designed and distributed to branches of main Libyan banks (Al Wahda, Al Jumhouria, Al Sahara and NCB).

The statistical package (spss) was used to analyze the data of the questionnaire sheet, by selecting a sample of (400) items, (310) of them were studied, based on calculation averages and multiple regression analysis The study reached a number of findings and recommendations.

The most important findings:

- Islamic and Economical Standards and Regulations contribute in raising the capacity of Islamic banking and in enhancing the development of banking services.
- Applying of Islamic and Economical Standards and Regulations increases customer confidence in banking services.